



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية



عقيل جبر المحمداوي *: ملاحظات حول العقوبات الامريكية على مصرف البلاد الاسلامي واثارها على الاستقرار المالي في العراق والعالم

بغض النظر عن الأجندة السياسية وطبيعة العلاقات والمصالح الدولية، وما تم الترويج له في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعية بقيام وزارة الخزانة الأميركية إدراج مصرف البلاد الاسلامي (مقره في العراق) في قائمة الإرهاب، وفرض العقوبات الاقتصادية والمالية وتبعات أخرى، وما تبعه من اتخاذ اجراءات احترازية من جانب الحكومة العراقية المتمثلة بالبنك المركزي¹ استناداً الى الاتفاقيات الدولية الموقعة والتي اضطرت إلى إيقاف التعامل مع

¹ المحرر: يمكن قراءة النص الكامل لكتاب إيقاف التعامل مع مصرف البلاد الإسلامي الصادر من البنك المركزي العراقي بتاريخ 16 أيار 2018 باستخدام هذا الرابط:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2018/05/17/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D9%8B-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9.html>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraquieconomists.net

خواطر اقتصادية

مصرف البلاد الإسلامي للحفاظ على سلامة النظام المالي والمصرفي في العراق وذلك لإدراجه في (OFAC) مكتب مراقبة الأصول الأمريكي:

نجد أن الولايات المتحدة الأميركية تُمارس دور الابتزاز التسلطي الدولي وفقاً للاستراتيجية العالمية الجديدة التي تنتهجها بحرفية وامتهان في ابتزاز المال السياسي الدولي بعناوين عدة منها: فرض الحماية الأميركية أو حماية المصالح الدولية لحلفائها أو الحفاظ على مصالح زبائننا الحاليين والمرقبين والمتوقعين والمحتملين، وغيرها، وضمن استراتيجية معدة وخطط مخطط لها مسبقاً.

نرى ذلك جلياً وواضحاً في طبيعة السياسات المتبعة وطرق وأساليب احتوائها للقوى الحقيقية المتنامية والفاعلة سياسياً واقتصادياً ودولياً ومنها استهداف أصحاب المال والاقتصاد والنفوذ ومؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن الكيانات والتجمعات والأحزاب السياسية المؤثرة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والذين لا يدعمون منظومة الهيمنة الأميركية سواء المتواجدين في العراق أو دول المنطقة العربية والشرق الأوسط أو دول العالم الأخرى المعارضة لها.

ونعتقد أن انتهاج الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية الابتزازية الدولية هو إعلان فشلها في التعامل بأسلوب العمل وقواعده المعتادة في الدبلوماسية السياسية، وكما كان معمولاً بها في اتباع الأعراف والسياقات الدولية ومنظومة إجراءات عمل السياسة الدولية والعالمية، والمتوقع منها سيناريوهات وسياسات واستراتيجيات جديدة تركز نظام الهيمنة والغطرسة والاستبداد في سلب الاتاوات المالية الدولية على الشخصيات والمؤسسات والشركات الاقتصادية والمالية النظامية التي تستهدفها في نظامها التغطري العالمي الجديد متجاوزة كل الأعراف والقواعد والقوانين الدولية المتعارف عليها في النظام العام الدولي.

ان الولايات المتحدة الأميركية أخذت تُمارس علناً وبتحد صارخ للنظام الدولي والأعراف الدولية من خلال انتهاجها واستغلالها سياسات إجرائية أو حمائية أو إعلان عقوبات دولية أخرى وفرض الإتاوات والحصص والضرائب غير الرسمية، وهي بذلك تُمارس من وجهة نظرنا غسل أموال سياسياً ودولياً منظماً وعلى مستوى عالمي وبحماية دولية بطريقة تسلطية وتغطريه بأسلوب غسل الأموال المنظم وبحماية دولية، إذ إنها أدركت أن قوانين لعبة الاقتصاد والمال العالمية الاعتيادية، والمعمول بها دولياً وعالمياً ليست قادرة على مجاراتها بوجود قوى عالمية متنامية لا تستطيع منافستها أو مجابتهها.



خواطر اقتصادية

وأخذت تفكر بهيمنة جديدة لتغيير قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية والمالية والهيمنة العالمية، واتجهت للعب دوراً جديداً في الاستيلاء على المغام و ثروات البلدان والشركات والقيادات السياسية الاقتصادية المالية المؤثرة والتي تلعب دورا بارزا في جوانب النفوذ المختلفة ونراه جليا في الاستراتيجية المتبعة في الوقت الحالي بابتزاز المال السياسي الاقتصادي دوليا منتهكة لكل الاعراف والقوانين الدولية التي يتشكل على اساسه النظام العام الدولي.

لذا نعتقد أن الاستراتيجية المثلى في كيفية المواجهة والتعامل مع سياسات واساليب الهيمنة والاستبداد للولايات المتحدة الأميركية هو احترام التعامل بالمثّل عن طريق اتباع استراتيجية وسياسة التعامل بالمثّل واتباع اجراءات رسمية واحتراف تسخير القوانين العراقية والتشريعات الدولية التي تحفظ المصلحة الوطنية والدولية بأفضل الوسائل والسياسات المتاحة وبطرق احترافية لإدارة هذه الازمة الابتزازية الدولية الجديدة والعمل بها من قبل اغلب القوى النظامية والمؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية العراقية الوطنية بعناية وتدبير وتمكين واهتمام كبير، وذلك عن طريق انتهاج استراتيجيات مثلى وسياسات ناجعة للتصدي لها.

اخذين بنظر الاعتبار عدم الإفراط في اتخاذ التحوطات الاحترازية والتي ربما تنعكس بشكل سلبي على طبيعة الواقع المالي والمصرفي العراقي، مع مراعاة اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر والأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تفعيل الأدوات الخاصة بإدارة المخاطر والأزمات المالية والاقتصادية على مستوى البيئة الداخلية والبيئة الدولية فضلاً عن ضرورة التحرك الدبلوماسي والسياسي العراقي الفاعل والاهتمام بتفعيل حجم المصالح المتبادلة لغرض الحفاظ على استقرار الوضع المالي والاقتصادي للشركات والمؤسسات العراقية ودعم ظروف الاستقرار الاقتصادي والمالي ودرء المخاطر والازمات المتوقعة إزاء تفعيل وتنامي هذه السياسة الابتزازية الدولية والتحرك المتزايد بابتزاز المال السياسي الاقتصادي العراقي دولياً باتجاه استهداف القيادات والمؤسسات العراقية.

وهذا ما ينبئ بوقوع مخاطر وأزمات مالية واقتصادية كامنة متوقعة للقيادات والمؤسسات العراقية الخاصة مستقبلاً ويعطي انطباعاً أولياً لحجم التحديات المتوقعة التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة الموقرة، وما ينذر أن ينتج عنه من آثار غير مرضية ومنها حدوث تقييد الإجراءات الاقتصادية والمالية والعمل على وفق سياسة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي وإعاقة جهود تنمية القطاع الخاص وانعكاسه على الواقع الاقتصادي الكلي.

إن هذا الواقع يقتضي العمل الجاد للقيام بترتيبات مالية وقانونية على مستوى عال من العمل الاحترافي والمبني على الخبرة المالية والمصرفية الدولية والتشريعات والقوانين الدولية والعمل بشكل فريق عمل تكاملي مهني خبير ومنسجم سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة والتفاوض مع ممثلي وزارة الخزانة الامريكي للوقوف على الأسباب الحقيقية وما هي الخطوات الكفيلة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية

بحل هذه الازمة المصرفية وصولاً الى إلغاء إدراج المصرف في مكتب مراقبة الأصول الأمريكي حفاظاً على هيكل منظومة العمل المالي والمصرفي العراقي الذي يعد العامل الديناميكي الابرز في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على النظام المالي والمصرفي في العراق.

لذا نجد أن هذا الموضوع له اهمية بالغة وخطر كامن كبير لأنه يستهدف عمق النظام المالي والمصرفي المتمثل بالكيانات المالية والمصرفية ومنظومة العمل المالية والمصرفية الحقيقية العراقية والتي يعد هذا المصرف جزءاً منه، عندها وجدت نفسي امتلأت حماساً وتوجهت بوطنية وبحرص مالي اقتصادي عراقي خالص بعرض هذا الموضوع الخطر والمهم على الواقع المالي والاقتصادي العراقي بصورة خاصة وعلى الواقع السياسي بصورة عامة.

(*) باحث مالي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 4 حزيران 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>